مذهب اهل السنة في الخبر المتواتر والآحاد

تأليف
محمد أبو هزيم

قدم له
محمد البرهومي



أكاديمية الحوار الفكري

مذهب اهل السنة في الخبر المتواتر والآحاد

محمد أبو هزيم

قدّم له:

محمد البرهومي

أكاديمية الحوار الفكري

أكاديمية الحوار الفكري

الكتاب: **براهين وجود الخالق**

المؤلف: **محمد أبو هزيم**

الموضوع: **عقيدة**

20 صفحة قياس 14 * 20

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم



(سورة يونس 36)

مقدمة الأستاذ محمد البرهومي

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

ابتلينا في هذا الزمان بعقول متحجرة، لا تفرق بين الخبر الصحيح المعنى والصحيح اللفظ. وشبّهوا على الناس وأطنبوا في التزوير والتزييف بجهلهم في المغالطة، وذلك لأن الحق يخالف أهواءهم ومعتقداتهم الهشة المبنية على التقليد الأعمى وعلى الظن دون اليقين ودون نظر ودون بحث. ولمّا كان حديث الآحاد، ظني الدلالة، لأن المتن قد يكون يشير إلى معنى الخبر وقد يشير إلى لفظه، وبما أن العقيدة تُبنى على الدليل اليقيني دون غيره، فقد رفض اجماع علماء الأمة قاطبة الاستدلال بالآحاد في باب العقائد.

وهو ما جعل البعض من الأحداث يعمدون لانتقاد ذلك ومحاولة تمييع، وها هو سيدي محمد أبو هزيم جزاه الله عنا كل خير، يبين ويوضح المسألة بتفصيلها ودلائلها. والحمد لله.

محمد البرهومي

صفاقس - تونس

2020/12/23 م

مقدمة المصنف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه اجمعين، ثم أما بعد:

هذه رسالة من بضع ورقات اسميتها (مذهب اهل السنة في الخبر المتواتر والأحاد) نتحدث بها عن خبر الأحاد والخبر المتواتر، ومدى حجية كل منهما.

وفي خاتمة الرسالة سنضع آراء العلماء المعتبرين حول خبر الآحاد بل سنذكر رأي من هم غير الأشاعرة في خبر الآحاد

وسنبدأ بتفصيل خبر الآحاد ومنظورنا له ودلائلنا على ما نعتقد حول خبر الآحاد.

كتبه: محمد أبو هزيم

2020/12/20

أقول وبالله التوفيق:

الخبر المتواتر:

هو ما رواه جمع كبير عن جمع كبير يستحيل تواطؤهم على الكذب ويكون مستندهم الحس.

الخبر الأحاد:

هو ما رواه ما دون التواتر ويكون مستندهم الحس.

فالناظر ها هنا يعلم بأنه ثمة فرق بين التواتر والاحاد، والجدل القائم في هذا العصر هو حول خبر الأحاد هل يفيد العلم أم الظن؟ وهل يؤخذ في العقائد والأعمال أم فقط في واحدة دون اخرى؟

والجميع متفق على أن الخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني والعمل.

ونشرع بتوفيق الله في الحديث عن خبر الآحاد فنقول:

إن خبر الأحاد في نفسه يفيد الظن، وكل ما هو ظني لا يؤخذ في أمور الاعتقاد، لأن الاعتقاد هو التصديق الجازم المطابق للواقع عن دليل .

وخبر الاحاد لا يفيد العلم الجازم في نفسه، وذلك لأن احتمال الخطأ وارد فيه، فمثلا عندنا حديث جاء به راوي واحد في طبقة، فإن إحتمال خطأ كل راوي هي 50٪، فمن هنا الخطأ محتمل بنسبة عالية، فلا يمكن ان يفيد العلم، وقد يأتي به راويان، فإن احتمال خطأ كل منهما 25٪، وقد يأتي به ثلاثة رواة، واحتمال خطأ كل منهم 16,66 ٪.

فمن هنا نعلم بأن خبر الأحاد في نفسه لا يفيد العلم، أي أنه لا يؤخذ به في الاعتقاد لاحتمال الخطأ فيه، بخلاف المتواتر، فإنه يرويه جمع كبير عن جمع كبير، فيحصل لك العلم الجازم من مجموع طرق الخبر، فتقول يستحيل كل هؤلاء اخطأوا او كل هؤلاء كذبوا.

فإن قلت:

إن احتمال الخطأ في التواتر وارد ولو بنسبة ضئيلة، فيلزم من ذلك عدم حجيته في نفسه ايضا.

أقول:

إن نسبة الخطأ المتبقية لكل شخص من خبر رواه 20 هي 0,025 وهذه النسبة صرفت للاستحالة لأن ال 20 نقلوا نفس الخبر، فما بالك بخبر نقله خمسين شخص؟

فأنت الآن امام خبر، يمكن صحيح يمكن لا، يمكن به خطأ يمكن لا، فإن تواترت الروايات على الخبر، كأن يكون هناك 20 رواية تخبرك بنفس الخبر فإنك ستقطع يقينا بصحته لأن الروايات كلها متفقة عليه.

فإن قلت:

لماذا لا نقول بهذا الكلام في خبر الاثنان والثلاثة؟

أقول:

لا يمكن ذلك لأن نسبة احتمال الخطأ كبيرة حتى لو اتفقوا على نفس الخبر.

فإن قلت:

إن خبر النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه احاد، فيلزمك القول بظنية ما جاء به، فلا تعتقد بكونه نبيا.

أقول:

الجواب من وجهين.

الوجه الأول: لو ادعى النبوة بلا دليل يثبت صدقه لما تبعه أحد، ولكن دعواه صلى الله عليه وسلم محتفة بالقرينة، وهذه القرينة هي المعجزة، فمن هنا تعلم بأن خبر الاحاد المحتف بالقرائن يفيد العلم كما سيأتي.

الوجه الثاني: إن النبي صلى الله عليه وسلم معروف بين الناس بأنه الصادق الأمين، فنقول إن كان يتوهم اول مرة بأن الذي اتاه وحي، فإن احتمال التوهم في الثانية اقل... وهلم جرا.

والوحي كان يأتيه كثيرا، فتكرار نزول الوحي عليه وإخباره لنا تجعلنا نجزم بأن الذي اتاه وحي وليس خيال، فاحتمال كذبه حاشاه ساقط بثبوت صدقه، واحتمال التوهم ساقط بثبوت التكرار.

فعلى هذا إخباره لنا بأنه رسول من الخالق يفيد العلم في نفسه، لأن الصادق الذي لا يكذب، وثبت له عدم التوهم، وجب أن نصدقه.

الى ها هنا علمت بأن خبر الأحاد في نفسه يفيد الظن، وبما أنه يفيد الظن فلا يمكن بناء العقائد عليه، وإنما نأخذ به في العمل، فلا كفر ولا ايمان ينبنيان على العمل.

فإن قلت:

إنك تدعي أن نسبة خبر الآحاد للنبي صلى الله عليه وسلم ظنية، فيلزمك رده.

أقول:

إن نسبة الظن ليست في أصل الخبر، بل نحن نصدق بأن الخبر ما دام صحيحا مستوفيا لشروطه، فإنه صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم في الأصل، ولكن الخشية فيمن نقل الحديث نفسه، قد يكون الناقل أخطأ بالإضافة أو النقصان، فنأخذ به في العمل دون العلم.

فإن قلت:

لماذا لا نأخذ به علما ايضا طالما الأصل في الحديث هو النبي صلى الله عليه وسلم ولا إشكال إن أخطأ الراوي، فانا وصلني الحديث هكذا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فكما اخذت به في العمل أخذ به في العلم.

أقول:

إن اخذك به في العمل اجازه الباري سبحانه وتعالى، فقد اجاز الله الاجتهاد في قوله تعالى[1]: **{فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ}**

والتنازع يكون فيما لا نص فيه، وهذا سبيله الاجتهاد، والاجتهاد ظني لا قطعي، والاجتهاد يكون في الاحكام العملية لا العلمية، فالظن يفيد العمل، فأنت ها هنا اخذت باجتهاد عالم بذل وسعه في البحث والنظر والتدقيق وجعلته ظني رغم حرص المجتهد في بحثه، فكيف بخبر نقله راوي او اثنان أو ثلاثة لمجرد السماع!

وبما أنك اخذت باجتهاد العالم الظني في العمل، فمن باب اولى أن تأخذ بحديث الأحاد في العمل، فأخذك للآحاد بأنه يفيد العمل لا يعني انه ليس في الخبر ما يدل على أن قائله النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما الخشية أن يقع نقلته في الخطأ فيزيدوا عليه او ينقصوا، وإلا لو كان النبي صلى الله عليه وسلم هو من أخبرنا بالخبر مباشرة، لقلنا سمعا وطاعة علما وعملا يا رسول الله.

فإن قلت:

ما يدرينا ما هي الزيادة او النقصان في الحديث فبهذا نحن قد نكون نعمل ما لم يريده الله ورسوله فبالتالي وجب رد الأحاد مطلقا.

---

[1] النساء 59

أقول:

إن العمل لا ينبني عليه كفر وايمان مثل العقيدة، فبالتالي لا نرده في العمل طالما أنه يكون به احتمال أن يكون بلغنا على مراد النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن لا نستطيع أن نقطع به بدون ان يحتف بقرينة لأنه يحتمل الخطأ، فنأخذ به في الأعمال تحرزا، وحجتنا في هذه امام الله هي أنه سبحانه اجاز للعالم ان يجتهد للوصول لحكم ظني، وقد بلغنا يا ربنا حديث عن رسولك فلم نرده لأنه استوفى شروط الصحة ولكن احتمال الخطأ وارد ونحن لا نعلم الغيب، فقلنا بما أنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نرده بل نأخذ به في العمل كما هو حالنا مع المجتهد فهو احاد، فالعلاقة بين الاجتهاد وبين خبر الاحاد هو انهما يحتملان الخطأ ، فخطأ المجتهد وارد وخطأ ناقل الحديث وارد، فإن اردت رد الاحاد في العمل فرد الاجتهاد وإن أردت أن تأخذ خبر الآحاد على أنه يفيد العلم فعليك أن تقول بأن الاجتهاد يفيد العلم، وإن قلت بذلك فعليك أن تكفر كل عالم خالف اجتهاد عالمك لأن اجتهاد عالمك سيكون يفيد العلم اليقيني بمعنى انه هذا هو حكم الله فبالتالي انت تدعي ان العلماء الآخرين خالفوا حكم الله فبالتالي هم عندكم كفار. ثم تدعون انكم لا تكفروا المسلمين.

بعد أن علمت أن خبر الأحاد في نفسه يفيد العمل لا العلم، اعلم بأنه بفيد العلم بشرط ان تحتف به القرائن، فتصرفه من الظن الى العلم بقرينة قوية، كحديث: **(كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ غَيْرَهُ)**[1] نجزم يقينا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، لأن القرآن الكريم

[1] صحيح البخاري (2970)- [3192]، السنن الكبرى للبيهقي (16264)- [8 : 344]

اخبرنا بأن الله هو الأول، إذ قال سبحانه وتعالى[1]: **{هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ}**.

وجاءت القرينة العقلية تفيد باستحالة وجود أحد مع الله، وأن كل ما سواه مخلوق، وايضا هذا الخبر تلقته الأمة بالقبول، فهنا عندنا ثلاثة قرائن صرفته من الظن الى القطع.

فإن قلت:

إني عادة يحصل لي علم يقيني عندما اسأل أمي عن مكان اغراضي فتخبرني اين هي، فبالتالي هذا خبر آحاد افادني العلم.

أقول:

هذا ليس خبر احاد كما تظن انت، فالخبر الذي نتحدث عنه هو خبر بيننا وبين مصدره سلسلة رجال رووا الحديث، اما والدتك، فلا أحد بينها وبينك، إلا لو قالت لك أخبرني ابوك ان اخوك أخبره ابن عمه... الخ، فهنا ستقول ممكن خطأ وممكن صواب، ولعمري لو علمت بأن ما تتحدث عنه لا ينبني عليه كفر وإيمان، فعلى تقدير أنك ذهبت مكان ما حدثتك أمك عن ابوك... الخ، وانت مقتنع بصدق ما اخبرتك، فإن هذا ليس بالأمر الخطير لنقارنه بأمور الاعتقاد التي بها كفر وإيمان، فتأمل.

---

[1] سورة الحديد 3

فإن قلت:

عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لمعاذ بن جبل حين بعثه إلى اليمن: (إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) [1]

فهنا النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذ وهو واحد.

قلت:

بعثه وهو معه خبر متواتر وهو شهادة لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، وهذا ما امر به القرآن الكريم، ثم هؤلاء سمعوا بوجود رجل اسمه محمد صلى الله عليه وسلم وانه نبي من الخالق وأنه جاء بدلائل على نبوته شهدها الناس، فالناس اصلا كان عندهم علم بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم، ولولا ذلك ما بعث النبي معاذ لهم، لأنه صلى الله عليه وسلم يعلم بأنه يجب إقامة الحجة عليهم، ولما كانت الحجة قائمة، ارسل لهم معاذ يدعوهم لما جاء في الدين الذي جاء به، وهم يعلموا هذا قبل مجيء معاذ اصلا، (اعني يعلمون ان الشهادة هي اول ركن من اركان الإسلام).

اما خبر الأحاد فهو ليس كهذا، إنما سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم واحد او اثنان او ثلاث، فاستدلاكم بالحديث لا علاقة له بمرادكم.

---

[1] صحيح البخاري (1407)- [1496]، صحيح ابن حيان (5189)- [5081]

وهذه بعض أقوال اهل العلم في خبر الأحاد:

1 قال الإمام ابن قدامة أيضا:

(القسم الثاني اخبار الآحاد وهي ما عدا المتواتر اختلفت الرواية عن إمامنا رحمه الله في حصول العلم بخبر الواحد فروى أنه لا يحصل به وهو قول الأكثرين والمتأخرين من أصحابنا لأنا نعلم ضرورة أنا لا نصدق كل خبر نسمعه ولو كان مفيدا للعلم لما صح ورود خبرين متعارضين لاستحالة اجتماع الضدين ولجاز نسخ القرآن والأخبار المتواترة به لكونه بمنزلتها في إفادة العلم ولوجب الحكم بالشاهد الواحد ولاستوى في ذلك العدل والفاسق كما في المتواتر وروى عن أحمد أنه قال في أخبار الرؤية يقطع على العلم بها وهذا يحتمل أن يكون في أخبار الرؤية وما أشبهها مما كثرت رواته وتلقته الأمة بالقبول ودلت القرائن على صدق ناقله فيكون إذن من المتواتر إذ ليس للمتواتر عدد محصور ويحتمل أن يكون خبر الواحد عنده مفيدا للعلم وهو قول جماعة من أصحاب الحديث وأهل الظاهر قال بعض العلماء إنما يقول أحمد(الامام احمد بن حنبل) بحصول العلم بخبر الواحد فيما نقله الأئمة الذين حصل الاتفاق على عدالتهم وثقتهم وإتقانهم ونقل من طرق متساوية وتلقته الأمة بالقبول ولم ينكره منهم منكر فإن الصديق والفاروق رضي الله عنهما لو رويا شيئا سمعاه أو رأياه لم يتطرق إلى سامعهما شك ولا ريب مع ما تقرر في نفسه لهما وثبت عنده من ثقتهما وأمانتهما ولذلك اتفق السلف في نقل وليس

فيها عمل وإنما فائدتها وجوب تصديقها واعتقاد ما فيها لأن اتفاق الأمة على قبولها إجماع منهم على صحتها والإجماع حجة قاطعة فأما التعارض فيما هذا سبيله فلا يسوغ في الأخبار المتواترة وآي الكتاب وقولهم إنا لا نصدق كل خبر نسمعه فلأننا جعلناه مفيدا للعلم لما اقترن به من قرائن زيادة الثقة وتلقي الأمة له بالقبول ولذلك اختلف خبر العدل والفاسق وأما الحكم بشاهد لازم فإن الحاكم لا يحكم بعلمه وإنما يحكم بالبينة التي هي مظنة الصدق والله أعلم.) انتهى من روضة الناظر للعلامة ابن قدامة المقدسي.

2 قال الإمام النووي:

تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله وأوضحوه أبلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات مستقلات في خبر الواحد ووجوب العمل به. (شرح مسلم).

3 قال الإمام ابن عبد البر:

والذي عليه أكثر أهل العلم منهم أنه يوجب العمل دون العلم، وهو قول الشافعي وجمهور أهل الفقه والنظر، ولا يوجب العلم عندهم إلا ما شهد به على الله وقطع العذر بمجيئه قطعا، ولا خلاف فيه. (التمهيد).

4 قال ابن تيمية:

قال رحمه الله: " ولهذا كان الصحيح: أن خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرائن تفيد العلم. وعلى هذا؛ فكثير من متون الصحيحين متواتر اللفظ عند أهل العلم بالحديث، وإن لم يعرف غيرهم أنه متواتر؛ ولهذا كان أكثر متون الصحيحين مما يعلَمُ علماء الحديث علما قطعيا أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله، تارة لتواتره عندهم، وتارة لتلقي الأمة له بالقبول. (مجموع الفتاوى).

هذا وبالله التوفيق، إن اصبت فمن الله وإن اخطأت فمن تقصير نفسي، سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا الله أستغفرك واتوب إليك، والحمد لله رب العالمين.

من مؤلفات
محمد أبو هزيم

- البرهان على صحة الإسلام
- براهين وجود الخالق
- الرد على المعتزلة في أربعة مسائل
- استخدام دليل الإمكان لإقامة الأدلة على وجود الرحمان
- المرأة في الإسلام
- التسعون
- شرح ام البراهين
- البرهان على صحة الإسلام
- الرد الناقض على مؤلف درء التعارض
- مصادر التشريع عند اهل السنة والجماعة وكيفية إثباتها



أكاديمية الحوار الفكري